TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/39(1)/L.6
9 October 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون
الجزء الاول
جنيف ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
البند ٥ من جدول الاعمال

التنمية المستدامة ، بما في ذلك إسهام الاونكتاد في تنفيذ نتائج وتوصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

ملخص يقدمه نائب الرئيس ،
السيد جيان ناث (موريشيوس)

السيد الرئيس ، إنه لشرف عظيم لي أن اقدم إليكم تلخيصي للمناقشات غير الرسمية التي تفضلتم وطلبتم مني أن ادعو إليها بشأن قضية التنمية المستدامة .

السيد الرئيس ، لقد اخذنا بعين الاعتبار ، في هذه المناقشات غير الرسمية ، البيان الاستهلالي الذي ادلى به نائب الامين العام للاونكتاد والبيانات التي ادلت بها عدة وفود بشأن هذا البند في الجلسة العامة . وقد اسعدنا ايضا أن يكون معنا السيد نيتين ديساي ، نائب الامين العام والمسؤول عن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ليدير مناقشاتنا ، وأن تتاح لنا ايضا مساهمات من موظفي امانة الاونكتاد .

لقد قدم لنا السيد ديساي رايا متّقداً ومنيرا حول معنى التنمية المستدامة المنظور إليها من منظور التنمية . وأكد على منظور إدارة الموارد في التنمية المستدامة وركّز على نوع التدابير اللازمة على المستوى الوطني لإتاحة التحرك نحو التنمية المستدامة ، وبفضل هذا التركيز ، سدّ ثغرة هامة كانت قائمة في مناقشاتنا حتى الآن . وذكّرنا أيضا بأن الشراكة العالمية ، المقترنة بمسؤولية مشتركة ولكن متمايزة ، كما أكد على ذلك التزام كرتاخينا بحق ، هي شراكة ضرورية إذا كان يراد للجهود الوطنية أن تؤتي ثمارها ، نظرا الى أن البلدان النامية تحتاج الى الدعم المالي للانتقال الى التنمية المستدامة .

وعرض علينا موظفو الأونكتاد مجموعة الأعمال الواسعة التي قامت بها أمانة الأونكتاد فعلاً بشأن القضايا المحددة التي تدخل ضمن ولايتها والتي تتصل بالتنمية المستدامة . وقد ركّزوا على الأعمال التي تجري في ميادين إدارة الموارد الطبيعية ، والتوفيق بين التدابير التجارية والاهتمامات البيئية (والعكس بالعكس) ، واستحداث أدوات قائمة على السوق لتمويل حماية البيئة .

وعلى الرغم من ضيق الوقت ، فقد جرت مناقشة حية وتم الإعراب عن آراء بشأن كل من اتجاه ومضمون الأعمال المقبلة للأمانة في مجال التنمية المستدامة . وعلى الرغم من أنه وجد قدر كبير من توافق الآراء بشأن هذه المسائل ، فقد اختلفت الآراء حول الآثار المحتملة لاعتماد واستخدام رخص انبعاثات الكربون القابلة للتداول على المستوى الدولي وحول مدى مناسبة القيام بأعمال اضافية بشأن هذه المسألة باستخدام موارد الميزانية العادية للأونكتاد .

ولا أود أن ألخص مناقشاتنا بمزيد من التفصيل . غير أني أعتقد أن من الصواب القول إنه قد أبديت بوجه عام الآراء التالية:

- أن التنمية المستدامة هي قضية على درجة من الأهمية بحيث ينبغي للجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد ولأمانة الأونكتاد دمج مفهوم التنمية المستدامة وبُعدها البيئي دمجاً أشمل في برامج عمل كل منهما ؛ وأنه ينبغي بوجه خاص أن تواصَل الأعمال الملموسة في المجالات المتصلة بالتنمية المستدامة والداخلة ضمن ولاية الأونكتاد من دون أن تفقد الزخم ، مع تجنب الازدواج مع الأعمال الجارية في المؤسسات المختصة الأخرى ، علما بأنه يمكن دائما إجراء التعديلات اللازمة في تاريخ لاحق لتؤخذ في الاعتبار القرارات المقبلة للجمعية العامة . غير أن بعض الوفود رأت أن هذه الأعمال ينبغي أن تسير على نحو حذر بانتظار إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وأي توزع للمهام قد ينشأ عن ذلك ؛

- انه ينبغي للهيئات الفرعية التي تتضمن اختصاصاتها مجالات العمل المتصلة بالتنمية المستدامة أن تولي هذه الاعمال درجة عالية من الاولوية ، وخاصة فيما يتعلق بالإدارة السليمة للموارد الطبيعية (لجنة السلع الاساسية) ، والروابط القائمة بين تخفيف الفقر والتنمية المستدامة (اللجنة المعنية بتخفيف الفقر) ، وتوليد التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها ونشرها (الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا) ؛
- أن العمل في المجلس بشأن التنمية المستدامة - بدايةً في لجنة للدورة ، ولكن مع إبقاء الخيار مفتوحاً للانتقال الى هيكل مختلف (لجنة دائمة أو فريق عامل مخصص) إذا ما كانت الحالة تسوّغ ذلك - ينبغي أن يركّز في البداية على المجال الهام المتمثل في التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية ، بما في ذلك ضرورة ضمان ألاّ تصبح التدابير البيئية أداة للحماية ؛
- أنه ينبغي للأمانة أن تواصل أو تجري دراسات حول الصلات المتبادلة بين التجارة والتنمية لكي تخدم لجنة الدورة وحول:
  - طرق إدخال التكاليف البيئية ضمن أسعار جميع المنتجات ؛
  - الأدوات الاقتصادية والتنظيمية لتصحيح جوانب قصور السوق دون إعاقة النمو الاقتصادي والتنمية أو تعريض الأوضاع التنافسية في الاسواق الدولية للخطر ؛
  - الأدوات القائمة على السوق لتمويل حماية البيئة ؛
  - ما يترتب على المبادئ الاساسية الرامية الى تشجيع ايجاد سلوك اقتصادي أكثر تمشيا مع مقتضيات التنمية المستدامة من آثار على البلدان النامية ؛
  - الروابط بين تخفيف الفقر والتنمية المستدامة ؛
  - وسائل وسبل تعزيز التنمية المستدامة على المستوى الوطني ، مع ضمان روابط ايجابية بين السياسات التكنولوجية والقطاعية وسياسات الاقتصاد الكلي .

السيد الرئيس ، بهذا أختتم تقريري . وآمل أن أكون قد بيّنت بأمانة الآراء التي طُرحت في مناقشتنا غير الرسمية ، وأن يحيط المجلس علما على النحو الواجب بهذا التقرير في أعماله . وشكرا لكم .

- - - - -